لما صح عنه صلى الله عليه وسلم في عدة احاديث اعمها في التشهد
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته ومنها اقراره
صلى الله عليه وسلم للاعرابي القائل اللهم ارحمني
وارحم محمدا ولا تحرم معنا احدا بقوله
لقد تحجرت واسعا وفي حديث في سنده مجهول وبقية
رجاله رجال الصحيح وترحم على محمد وعلى ال محمد كما
ترحمت على ابراهيم وعلى ال ابراهيم فلا مانع من جعل الدعا
بالزيادة من باب اولى لان طلبها لا يتضمنها يشعر به
طلب الرحمة وفي فتح الباري قال ابو العالية معنى صلاة
الله على نبيه ثناؤه عليه عند الملائكة ومعنى صلاة
الملائكة عليه الدعاء له وهذا اولى الاقوال فيكون معنى
سلام الله تعالى عليه ثناؤه عليه وتعظيمه ومعنى صلاة
الملائكة وغيرهم طلب ذلك له من الله تعالى والمراد طلب
الزيادة لان اصل الصلاة انتي وهو صريح في ان صلاة تنا
عليه طلب الزيادة له من الله تعالى وان ذلك لا محذور
فيه وكيف لا وقد طلب صلى الله عليه وسلم الزيادة في دعايه
اذ في بعض حديث مسلم في دعايه واجعل الحياة زيادة
لي في كل خير وقد امره الله تعالى بطلب الزيادة في العلم
بقوله عز قايلا وقل رب زدني علما ولو كان طلب
الزيادة يشعر بما توهمه هذا المنكر انتفى الحاصل لما دعا
صلى الله عليه وسلم ولما امره الله بطلبها فدل ذلك
على جواز الدعاء صلى الله عليه وسلم بالزيادة في شرفه
بل على ندب ذلك واستحسانه فهو الحق فاعتمده ولا

تغتر

وعن كتب اهله وقد انزل القران تبيانا لكل شي فحفظه
وعلم احكامه من خاصه وعامه ومجمله وناسخه
ومنسوخه ومعناه والاستنباط منه فقد اوفى علم
النبوة وقليل ما هم وهذا هو المراد بخبر من حفظ القران
فقد ادرجت النبوة بين جنبيه الا انه لا يوحى اليه
ومن حفظ بعضه فقد اوفى بقدره حفظ الله لنا
حفظ كله بالمعنى المذكور عنه وكرمه امين ويل
نفعنا الله به ممن يجمع ايات من القران ثم يقرا او يصلي بها
السورة هل يكره فاجاب بقوله افتى العز بن عبد السلام
في جمع ايات التهليل كذلك بانه ان قصد بها القران
وترتيبها على السور لم يكره وان نكسها كره بل ان كان
التنكيس في ايات سورة واحدة حرم وان وقع التنكيس
في سورة في الصلاة او غيرها كره ما لم يقصد الذكر
المجرد عن القراءة لكنه من احداث العوام وانما حرم
تنكيس ايات السورة الواحدة وحكى بعضهم الاجماع
عليه لاجماعهم على ان ترتيب ايات كل سورة مجز وان
النبي صلى الله عليه وسلم هو الفاعل له بخلاف ترتيب
السور فانه مختلف فيه هل هو فعله صلى الله عليه
وسلم او فعل الصحابة بعده باجتهادهم والاصح الاول
وان كان ثمة للخلاف لم يقل بحرمته وحكى القاضي عياض انه
لا خلاف في جوازه قال بعضهم وظاهر هذا انه لو وقع القران
على ترتيبه النزول قال ولو لم يكره وان لم يوال بين السور
كما في المصحف وقد ذكر ذلك ابو طالب المكي في قوت القلوب

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)